الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

البورصة تُعطل أعمالها الأحد والإثنين المقبلين

أعلنت بورصة الكويت أنها ستعطل أعمالها يومي الأحد والاثنين المقبلين بمناسبة حلول رأس السنة الميلادية لعام 2018.
وقالت البورصة في بيان على موقعها الرسمي ان يوم الأحد 31 الجاري يعتبر يوم راحة، بينما يوم الاثنين 1 يناير المقبل عطلة رسمية في الكويت.
وأوضحت البورصة في البيان أن الدوام الرسمي بالعمل في البورصة سيستأنف كالمعتاد اعتبارا من يوم الثلاثاء المقبل 2 يناير المقبل.

رفع سقف الدين العام يدعم التقدم بخطة التنمية 2035

الاقتراض الحكومي محرك نمو أصول البنوك الكويتية

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

مصطفى صالح

كيف يمكن للنمو الاقتصادي الكويتي أن يواصل التحسن الذي بدأه في العام الماضي بعد أن كان متخلفا عن نظرائه في الخليج خلال الفترة 2012 ـ 2015؟ وذلك في ظل ما ورد بتقرير صندوق النقد، الذي توقع انكماش الاقتصاد الكويتي بما نسبته 2,1٪ للعام الحالي.

هذا ما تناوله تقرير بنك سيكو الاستثماري في تعليقه على تقرير صندوق النقد الدولي حول التنمية في الكويت، حيث أشار الى أن خطة التنمية الكويتية 2035 ستكون المحرك الرئيسي بما تملكه من مشروعات استثمارية للنمو الاقتصادي الكويتي في الأجل المتوسط، ولكن تمويل الخطة يحتاج الى رفع سقف الدين العام وإصدار قانون الصكوك في ظل تراجع أسعار النفط والحاجة الى وقف السحب من الاحتياطي العام، حيث انعكست احتياجات الحكومة التمويلية على حجم اقتراض الحكومة من البنوك والذي مثل المحرك الرئيسي لنمو أصول القطاع المصرفي خلال العام الماضي.

وأظهرت البيانات الصادرة عن البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي أن القطاع المصرفي الكويتي هو ثاني أسرع القطاعات نموا منذ بداية العام، حيث ارتفعت قاعدة أصوله بنسبة 5,8٪ سنويا منذ بداية العام، مدفوعة بنمو الإقراض 6,5٪، كما استمدت الزخم من نمو الودائع حتى هذا الوقت من العام بنسبة بلغت 3,8٪ وكانت نسبة القروض الى الودائع لا تزال مشابهة لما كانت عليه في الفترة نفسها من 2016 عند 85٪.

إصدار قانون الصكوك بجانب السندات.. ضرورة لوقف السحب من الاحتياطي العام

تمويل المشروعات المحرك الرئيسي لنمو أصول البنوك

المشروعات الاستثمارية الحكومية كلمة السر لتحقيق النمو الاقتصادي

وتعزى الزيادة في قاعدة أصول المصارف أساسا إلى ارتفاع القروض المقدمة إلى الحكومة، والتي تجاوزت 46٪ منذ بداية العام و15٪ على أساس شهري. أما القروض المقدمة للقطاع الخاص فقد كانت ثابتة منذ بداية العام وحتى الآن، فيما سجلت نموا تجاوز 3٪ على أساس شهري.

وتوقع التقرير أن تحفز المشاريع الاستثمارية الرئيسية في إطار مشروع «الكويت 2035» البالغ قوامه نحو 8 مليارات دينار، النمو الاقتصادي على المدى المتوسط ورجح أن يحقق النمو الاقتصادي الكويتي انتعاشا، ولكنه يبقى غير مؤكد في عام 2017، مشيرا الى أن استمرار العجز يبقى التحدي الحقيقي أمام تنفيذ الخطة، حيث إن الميزانية بها عجز قدره 1,9 مليار دينار في الأشهر الخمسة الأولى من السنة المالية الحالية أو ما يمثل 24٪ من إجمالي العجز المخطط له.

وتراجع النمو في الكويت على مدى السنوات القليلة الماضية مقارنة بنظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث النمو الاقتصادي، لاسيما خلال الفترة بين عامي 2012 و2015.

وجاء في التقرير أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الكويت سجل بين عامي 2012 ـ 2016 نموا بلغ في المتوسط 2,5٪ مقارنة بمتوسط 4٪ لدى الدول النظيرة في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ذاتها.

ومع ذلك، وفي ظل تباطؤ النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، انتعش النمو الاقتصادي في الكويت واستعاد زخمه في عام 2016، مستمدا الدعم من استثمارات البنية التحتية التي تعززها خطة التنمية الثانية في الكويت، والتي تمت الموافقة عليها في أوائل عام 2015، ووفقا للمكتب المركزي للإحصاء، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الكويت في العام الماضي 3,5٪ مقارنة بـ 2,6٪ بدول الخليج.

تمويل المشاريع برغم العجز

على الرغم من توقعات مواجهة الكويت عجزا آخر للسنة الثالثة على التوالي، فإنها تظل مرتاحة بفضل احتياطيات ومراكز مالية قوية، بالإضافة إلى انخفاض مستويات الديون.

ومن المتوقع أن يصل العجز في الميزانية الكويتية 7,9 مليارات دينار بعد خصم وتحويل المبالغ المخصصة لصندوق احتياطي الأجيال المقبلة للعام المالي الحالي ومن المتوقع أن يتم تمويل العجز عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي بشكل رئيسي، واحتمال السحب من صندوق الاحتياطي.

وبلغ إجمالي النفقات الرأسمالية خلال هذه الفترة 527 مليون دينار من أصل 2,9 مليار دينار المخطط لها للسنة المالية بأكملها أي انه لم يتم إنفاق سوى 18٪ من المخطط له كإنفاق رأسمالي خلال العام المالي الجاري.

الإنفاق الرأسمالي.. كلمة السر

ومن المرجح أن تكون تدفقات التمويل للسنة المالية 2017/ 2018 مماثلة للأدوات التمويلية العام الماضي، وتنتظر الحكومة موافقة مجلس الأمة على زيادة سقف الاقتراض الخارجي حتى تتمكن على الاعتماد أكثر على إصدارات الديون بدلا من السحب من احتياطياتها.

إضافة إلى ذلك، يتعين على الكويت أن تعدل الأطر القانونية الرئيسية لتمكينها من إصدار الصكوك كأداة للديون السيادية. وفي حالة التغلب على هذه التحديات القانونية والتنظيمية، فإن ذلك سيصب في نهاية المطاف في صالح تقليص الاعتماد على صندوق الاحتياطي العام للبلاد.

عُمان تؤجل «القيمة المضافة» إلى 2019

رويترز: ذكرت وسائل إعلام محلية أن عُمان سترجئ فرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5٪ لعام 2019، بدلا من العام المقبل كما كان مخططا في الأساس. واتفقت دول مجلس التعاون الخليجي على فرض ضريبة القيمة المضافة في بداية 2018. ومن المقرر أن تبدأ السعودية والإمارات في فرض الضريبة في الأول من يناير في حين تمضي دول أخرى ببطء في اتخاذ الترتيبات التشريعية والإدارية اللازمة.

وذكرت صحيفة «تايمز أوف عمان» نقلا عن مصادر بوزارة المالية، أن عمان ستفرض ضريبة انتقائية على المشروبات المحلاة والتبغ بحلول منتصف 2018، بعد أن فرضت بعض الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مثل هذه الضريبة هذا العام.

وقدر صندوق النقد الدولي أن فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ في عمان، سيرفع إجمالي الناتج المحلي بنحو 1,7٪ أو ما يوازي نحو 1,3 مليار دولار. وتفيد بيانات وزارة المالية أن العجز في ميزانية عمان في أول 10 أشهر من العام الحالي تقلص إلى 3,20 مليارات ريال (8,31 مليارات دولار) من 4,81 مليارات ريال قبل عام.

وقال الشريك بالوكالة في «آرنست آند يونغ»، وليد عبدالفضيل، ان أقصى موعد لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في الكويت سيكون بنهاية ديسمبر 2018، وذلك استنادا إلى الاتفاقية الإطارية الخليجية حول الضريبة، والتي جعلت عملية التطبيق في الدول الخليجية بعد دخول الضريبة حيز النفاذ في أول دولتين، خلال الـ 12 شهرا الاولى من التطبيق.

تابعة لـ «كيبكو» ترفع حصتها بشركة زميلة

أعلنت شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» ان شركة أوفر لاند التابعة للمجموعة، قد قامت بشراء حصص إضافية في الشركة الزميلة، المتحدة للتعليم، والتي تمثل 20٪ من رأسمال الأخيرة.

وأوضحت «كيبكو» في بيان للبورصة، أن الحصة الإضافية بلغت قيمتها نحو 10,2 ملايين دينار، لترتفع حصة «أوفر لاند» في «المتحدة للتعليم» من 43,5٪ إلى 64٪ من رأس المال.

وأشارت الشركة في البيان أن «المتحدة للتعليم» وفقا للوضع الجديد، سوف تتحول من شركة زميلة إلى شركة تابعة لـ «كيبكو»، وسيتم تجميع بياناتها المالية من تاريخ الاستحواذ. وأضافت «كيبكو» ان هذه العملية سوف تؤثر على البيانات المالية المجمعة لشركة مشاريع الكويت القابضة للعام 2017، ولا يمكن تحديد الأثر المالي حاليا لحين الانتهاء من إعداد البينات المالية ومراجعة المدقق.

عقد لتابعة لـ «الامتياز» بـ 5,1 ملايين دينار

أعلنت شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية عن قيام شركة الدار للهندسة والإنشاءات، التابعة للمجموعة بنسبة 87,5٪، بتوقيع عقد قيمته 5,13 ملايين دينار مع شركة نفط الكويت. وقالت «الامتياز» في بيان للبورصة، إن العقد خاص بتقديم خدمات توريد عمالة لمركز معارض أحمد الجابر التابع لشركة نفط الكويت، ولمدة 4 سنوات. وذكرت المجموعة أنه من المتوقع أن تحقق «الدار للهندسة» نسبة هامش ربح بين 3 و 5٪ من قيمة العقد، علما ان النسبة تقديرية وغير ثابتة. وأوضحت «الامتياز» ان حصة المجموعة ستحتسب من صافي الربح وفقا لنسبة الإنجاز المقدر.

ترسية مزاد على تابعة لـ «الأولى»

أعلنت الشركة الأولى للاستثمار أن محكمة أول درجة حكمت بترسية مزاد عقار محجوز عليه على شركة تابعة للمجموعة.

وقالت الشركة في بيان للبورصة، إن مزاد العقار المشار إليه تبلغ قيمته 379 ألف دينار.

وأوضحت «الأولى» في البيان، أن الدعوى كانت مقامة من شركة ياسمين الكويت العقارية التابعة للمجموعة ضد أحد عملاء الشركة.

وأشارت الشركة في البيان، إلى أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي على مركز «الأولى» في الوقت الحالي نظرا لكونه حكما أوليا قابلا للاستئناف.

2018 .. عام الصراع بين «أوبيك» ووكالة الطاقة

محمود عيسى

تشير أحدث التقديرات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبيك الى وجهات نظر متناقضة بشأن أسعار النفط للعام المقبل.

وقالت شركة أبحاث «بتروليوم ايكونوميكس»، ان أيا من الوكالة الدولية للطاقة أو منظمة أوبيك ستقضي سحابة عام 2018 في الكثير من المراجعة لتنبؤاتهما السابقة، حيث إنهما لسنوات عديدة خلت اتجهت رؤيتهما الواسعة بشأن أسواق النفط نحو التناغم، ولكن هوة قد بدأت تنشأ بين توقعاتهما بشأن ما ستكون عليه الأوضاع في 2018. ولا يمكن أن يكون الجانبان على صواب، وبالتالي فإن الأشهر 12 المقبلة ستنبئ السوق أي الجانبين هو المحق.

وترى الوكالة انه برغم القوة التي اكتسبتها أسعار النفط مؤخرا، إلا ان عام 2018 «قد لا يحمل في جعبته الكثير من الأخبار السارة لمنتجي أوبيك».

وقد أصدرت أوبيك في 13 ديسمبر تقريرها الشهري عن سوق النفط والذي يبشر منتجوها بالكثير من الأخبار السارة، إذ لا يزال الطلب على النفط قويا وسيرتفع مرة أخرى في العام المقبل بمقدار 1,5 مليون برميل يوميا. ومن المتوقع أن ينمو العرض من خارج دول أوبيك أيضا، ولكن بمقدار مليون برميل يوميا فقط.

والنتيجة، وفقا لأوبيك ان الطلب على نفط التكتل سيرتفع بمقدار 300 ألف برميل يوميا في 2018 ليصل إلى 33,2 مليون برميل يوميا في المتوسط، في حين بلغ إنتاجها في نوفمبر 32,5 برميل يوميا، وبالتالي فإن الفجوة كبيرة. ويعتبر إبقاء الفجوة قائمة جزءا من الخطة، لأن أوبيك تتوخى التخلص من فائض المخزونات التجارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ـ الاويسد، وهي الطريقة التي تعتبرها الأسهل لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

وقد تجاوزت هذه المخزونات أكثر من 300 مليون برميل في وقت سابق من هذا العام ولكنها انخفضت إلى 137 مليون برميل في أكتوبر. وتقول أوبيك إن السوق سيحقق توازنه فقط في نهاية عام 2018.

أما المشكلة الأخرى ـ ليس فقط بالنسبة لمنظمة أوبيك، ولكن بالنسبة لأي شخص يتداول أو يستثمر في النفط ـ فهي أن أرقام وكالة الطاقة الدولية ترسم الآن نظرة مستقبلية تفتقر الى اليقين فيما يتعلق بإعادة التوازن، حيث تتوقع في تقريرها الشهري الصادر في 14 ديسمبر نمو الطلب في عام 2018 بمعدل يقل بواقع 200 ألف برميل يوميا عن تقديرات أوبيك. كما تتوقع أيضا زيادة أعلى بكثير من خارج أوبيك تبلغ 1,6 مليون برميل يوميا مقارنة مع توقعات أوبيك بمليون برميل فقط.

وتقول شركة بتروليوم ايكونوميكس ان هذا التباين كبير ويسبب اختلافا بعيدا بين وجهتي نظر الجانبين بشأن الطلب على خام أوبيك، الذي ترى الوكالة انه سيبلغ 32,5 مليون برميل يوميا في عام 2018.